«نفط الهلال» : تعديلات جوهرية مستحقة على آليات استهلاك الطاقة الكهربائية لدى دول المنطقة

دراسات لتقليل الاعتماد على النفط

قال تقرير نفط الهلال لم يعد من المجدي الحديث عن مسارات الاستهلاك ونسب الزيادة السنوية وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، ولم يعد من المجدي أيضا البحث وبشكل دائم عن مصادر جديدة من الطاقة لتلبية الطلب المتصاعد لدى دول المنطقة كافة، وكما هو معلوم فإن دول المنطقة تبذل جهودا كبيرة ومتواصلة لتطوير قطاعات الطاقة وقدراتها الانتاجية من مصادر الطاقة المختلفة.

واشار عليه لا بد من الانتقال من مرحلة التخطيط النظري والقيام بحملات توعوية رغم اهميتها والتأثيرات المباشرة التي تحدثها، الا أن تأثيرها يبقى آنيا ويزول سريعا.

واضاف تتطلب المرحلة الحالية والقادمة الانتقال إلى مراحل التطبيق الالزامي لكافة التقنيات والآليات التي من شأنها تخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية ومصادر الطاقة الاخرى بشكل ملموس وخلال فترة زمنية قصيرة، في حين تتطلب هذه الفترة توفر خطط شاملة تهدف إلى المحافظة على نسب استهلاك متدنية وكفاءة إنتاجية مرتفعة بشكل دائم.

واوضح الجدير ذكره أن مؤشرات الاستهلاك من الطاقة الكهربائية بشكل خاص ومصادر الطاقة بشكل عام لدى المملكة العربية السعودية يأتي الاعلى والاكثر حدة بالمقارنة مع الدول المجاورة، مدعوما بمستويات مرتفعة من الدعم ومستند على موقع المملكة على خارطة الانتاج العالمي من النفط والغاز، وتعكس مؤشرات الاستهلاك من الطاقة الكهربائية بيانات لا بد من الوقوف عندها مطولا، وخاصة عند الحديث على أن ما يزيد عن 20 مليون جهاز تكييف تعمل لدى المملكة وتستهلك ما يقارب 51 في المئة من إجمالي الطاقة المستهلكة، ويأتي استهلاك المباني في المقدمة ويستحوذ على نصف الاستهلاك من الطاقة الكهربائية، في حين وصل استهلاك المملكة إلى ما يزيد عن 4 ملايين برميل نفط يوميا لتلبية الطلب المحلي، وهذا يتطلب قوانين وإجراءات تنفيذية سريعة تفضي إلى تغيير جذري على أدوات التكييف الحالية واستبدالها بأدوات وآليات أخرى متطورة للحد من هذا المستوى من الاستهلاك، وصولا إلى إجراء تعديلات جوهرية على آليات بناء المساكن، لتفادي الارتفاع المتواصل على نسب الاستهلاك.

وفي المقابل فإن دول المنطقة تتميز بتوسع عمراني عمودي متمثلة بأبراج مرتفعة، إلا أنها تفتقد إلى آليات الاستفادة من الطاقة الشمسية للإضاءة، وهذه خسارة كبيرة، ذلك أن تزويد هذه المباني بكافة التقنيات والمعدات التكنولوجية التي تعمل على الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية، سوف لن تضيف الكثير من التكاليف إذا ما قورنت بالنتائج الايجابية على مستوى كفاءة التشغيل وتكاليفه، والنتائج المباشرة على مستوى الاستهلاك من الطاقة وكذلك التأثيرات على البيئة، وهذا يتطلب القيام بإجراءات فورية لإعادة تأهيل كافة المباني والابراج وتزويدها بكافة الأدوات والأجهزة.

وقال على ما يبدو فإن الارتفاع المتواصل في معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية من قبل غالبية القطاعات الإنتاجية والخدمية، آثر وسيؤثر بشكل مباشر على خطط واستراتيجيات ترشيد الاستهلاك وفرض آليات جديدة عليها، ذلك أن دول المنطقة تمر بفترة من الانتعاش والتوسع الاقتصادي والعمراني، لم يسبق وأن سجلت من قبل، الأمر الذي يدفع بإعادة النظر بكافة خطط التوسع الانتاجي ذات الاستهلاك الكثيف من الطاقة إذا ما صنفت خارج المشاريع الاستراتيجية، في حين سيكون لزاما على القطاع العام والخاص الدخول في حالة من التقييم الشامل تفضي في المحصلة إلى إيجاد بدائل مجدية لكافة أدوات ووسائل الاستهلاك القائمة حاليا.

طلبت شركة نفط الكويت أوامر تغييرية بقيمة 29 مليون دينار لتنفيذ باقي المرحلة الأولى من مشروع إنشاء مرافق الإنتاج المبكر لمشروع الغاز الجوراسي في شمال الكويت والذي تنفذه شركة صفوان للتكنولوجيا البترولية سيبتكو منذ عام 2006.

وقالت مصادر إن قيمة المشروع تضاعفت سواء للمرحلة الأولى والثانية لإنتاج الغاز الحر نظرا للمستجدات والإضافات التي حصلت عليها الشركة عن طبيعة الممكن وتعديل نطاق العمل بشكل كبير خلال المرحلة الأولى.

وتسلمت شركة نفط الكويت أول قاطرة للسفن من شركة دامن لبناء السفن الهولندية المكلفة ببناء 14 قاطرة للسفن تم توقيعها في نهاية 2012.

وقالت المصادر إن حمولة الـ 14 قاطرة للسفن تبلغ حوالي 80 و50 طنا بالتساوي بين القاطرات، مشيرة إلى أن الشركة تسعى إلى زيادة كفاءة الموانئ التصديرية للنفط خاصة فيما يتعلق بدخول وخروج الناقلات النفطية الكبرى.

بدأت شركة أبوظبي لتكرير النفط «تكرير» عمليات التشغيل الأولية بمشروع توسعة مصفاة الرويس التي ستضاعف قدرتها الإنتاجية إلى 930 ألف برميل يوميا مع اكتمال التشغيل.

وقد أكملت «تكرير» أعمال الإنشاءات بمشروع توسعة المصفاة مطلع العام الحالي، وذلك وفق الخطة المعتمدة سابقا.

يذكر أن الطاقة الإنتاجية للشركة تصل قبل التوسعة إلى نحو 510 آلاف برميل يوميا من النفط الخام والمكثفات البترولية، وترتفع الطاقة الإنتاجية إلى 930 ألف برميل يوميا بعد استكمال عمليات التشغيل في مشروع التوسعة، والمتوقع في الربع الأخير من العام الحالي 2014.

من جهتها، أعلنت شركة دانة غاز موافقة السلطات المختصة في 21 أبريل 2014، على زيادة رأس مال الشركة بمبلغ 12.73 مليون درهم، وذلك مقابل الدفعة الخامسة من طلبات تحويل الصكوك الواردة في الفترة ما بين 1 مارس 2014 إلى 31 مارس 2014، والبالغ قيمتها 2.6 مليون دولار أمريكي.

وقالت الشركة إنها قد رفعت المستندات والوثائق اللازمة إلى سوق أبوظبي، لإدراج الأسهم الجديدة في أسماء المستحقين من حملة الصكوك، اعتبارا من يوم الأربعاء 23 أبريل 2014.

يشار إلى أن رأسمال الشركة الحالي يبلغ 6.8 مليارات درهم، موزعة على 6.8 مليارات سهم بقيمة اسمية درهم واحد لكل سهم.

وكانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق موافقة السلطات المختصة في 6 أبريل 2014، على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 23.3 مليون درهم، وذلك مقابل الدفعة الرابعة من طلبات تحويل الصكوك الواردة في الفترة ما بين 16 فبراير 2014 إلى 27 فبراير 2014، والبالغ قيمتها 4.76 ملايين دولار أمريكي.

ستستثمر إيران أكثر من 20 مليار دولار في حقول النفط المشتركة مع العراق حيث تخطط وزارة النفط الايرانية لزيادة استخراج النفط من الحقول المشتركة مع العراق لتصبح مليون برميل يوميا خلال السنة التقويمية الايرانية الحالية.

وتعتمد إيران دراسات مكثفة سابقة تشير الى أن الجمهورية الاسلامية تمتلك 24 حقلا للنفط والغاز مشتركة بينها وبين العراق والتي تنقسم ضمن فئات الاستكشاف والتطوير والانتاج.

الخالد: تعميق العلاقات مع الوكلاء رافد أساسي في تعزيز مكانة «بيتك»

أحمد الخالد يتوسط موظفي «عبد المحسن البابطين» و«بيتك»

اكد نائب المدير العام للخدمات التجارية في بيت التمويل الكويتي «بيتك» احمد الخالد على ضرورة تعميق العلاقات الاستراتيجية مع وكلاء السيارات والموردين بشكل عام بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويشكل رافدا اساسيا ومهما في خدمة العميل وتحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز مكانة «بيتك» في السوق المحلي.

واضاف الخالد على هامش لقاء نظمه «بيتك» لتكريم مديري وبائعي شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل الحصري لسيارات نيسان، انفينيتي، ستروين، رينو، ان هذا اللقاء يؤكد متانة العلاقة التي تجمع الطرفين والمبنية على رؤى استراتيجية واهداف متبادلة، منوها الى ان «بيتك» بصدد الانتهاء من توقيع صفقة تأجير لسنة 2014 مع شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين هي الاكبر من نوعها حيث تتجاوز قيمتها 8 ملايين دينار، مما يجسد العلاقات الاستراتيجية واقعا عمليا وفق خطط استراتيجية ودراسات للسوق ويمهد السبل الى مزيد من التعاون والصفقات التي تعبر عن ملاءة «بيتك» وريادته في السوق الامر الذي يحفز الوكلاء ويفتح شهيتهم ورغبتهم لمد جسور التعاون مع «بيتك» ، مثمنا مصداقية وشفافية شركة عبد المحسن عبد العزيز البابطين في الاسعار التي تطرحها على «بيتك» والتي دفعت الاخير الى فتح آفاق علاقات طويلة الامد مبنية على الشفافية والمهنية في التعامل.

واشار الخالد الى ان «بيتك» يهدف من خلال علاقاته مع الوكلاء والموردين تعزيز التناغم والانسجام بين جهود وتطلعات الطرفين الى توفير كافة احتياجات ومتطلبات العميل تحت مظلة «بيتك» مع الاخذ بعين الاعتبار توسيع آفاق الاختيار امام العميل واضافة قيمة لاختياراته عن طريق تقديم عروض وخصومات تنافسية وحصرية من الوكيل بالاضافة الى ميزات تمويلية فريدة من «بيتك» لافتا الى ان معارض «بيتك» بدأت تضم السيارات الفارهة مثل انفنتي وغيرها.

من جانبه، اشاد مدير عام مبيعات السيارات في شركة عبد المحسن عبد العزيز البابطين، عصام سلامة، بعلاقة الشركة الاستراتيجية التي بدأت منذ التأسيس مع بنك عريق كـ«بيتك»، مضيفا ان استمرار العلاقات الثنائية والتعاون امر لابد منه حيث لا يمكن لاي وكيل الاستغناء عن «بيتك» لانجاح مشاريعه ومخططاته حيث ان «بيتك» هو الذراع الذي يتم من خلاله جذب العميل وتوسيع رقعة انتشار المنتج وتعزيز قيمة العلامة التجارية حيث يتمتع «بيتك» بقاعدة عملاء تعتبر الاعرض على مستوى الكويت، مضيفا انه لا يمكن تجاهل دور «بيتك» المحوري في تقديم الخدمات التمويلية حيث ان الشريحة الاكبر في الائتمان تعود لـ«بيتك».

وشدد سلامة على ضرورة التعاون مع «بيتك» الذي يشكل العامود الرئيسي في تكامل الهيكل الاقتصادي للوكلاء والموردين لاسيما وكالات السيارات التي ترى في «بيتك» الشريك الاستراتيجي لضمان النجاح والريادة من خلال دوره التسويقي الفعال في تنشيط مبيعات السيارات ودفع عجلة الاقتصاد.

إيران تحاول إنقاذ اقتصادها برفع صاروخي لأسعار الوقود

اضطرت الحكومة الإيرانية لرفع أسعار المشتقات النفطية بصورة صاروخية في محاولة لإنقاذ اقتصاد البلاد، الذي يعاني من تدهور كبير ومستمر بسبب العقوبات الغربية التي لا تزال مفروضة، والتي يبدو أنها أنهكت الدولة، فيما يأتي الارتفاع في أسعار المحروقات على الرغم من أن إيران واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم.

ودخل القرار الحكومي برفع الأسعار حيز التنفيذ اعتباراً من الجمعة الخامس والعشرين من شهر أبريل الحالي، حيث ارتفع سعر البنزين، وهو الوقود الأكثر استهلاكا، بنسبة 42 في المئة ليصبح 10 آلاف ريال إيراني، ما يعادل 0.39 دولار بدلا من 7 آلاف، أي 0.27 دولار للتر الواحد، فيما تقرر رفع أسعار الديزل بنسبة 40 في المئة ورفع أسعار الغاز بنسبة 32 في المئة. ويأتي هذا الارتفاع في أسعار المحروقات في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد المحلي ظروفا صعبة، إلا أن المواطن الإيراني يعاني وضعا اقتصاديا أصعب مع التدهور الذي طرأ على العملة المحلية خلال الفترة الماضية، والذي أدى إلى تسجيل نسب تضخم قياسية ورفع أسعار السلع والمواد الأساسية بصورة قياسية.

وقالت جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية إن رفع أسعار الوقود في إيران سيؤدي إلى «تأثيرات فورية على الطبقة الفقيرة من الإيرانيين الذين يستغلون انخفاض أسعار الوقود لتأمين أعمال ووظائف إضافية تعينهم على مواجهة ارتفاع الأسعار وسوء الأحوال المعيشية»، مشيرة إلى أن الوقود الرخيص يمكن الكثيرين من الانتقال بين الوظيفة الأولى صباحاً والثانية مساء، كما أنه يمكن كثيراً من الموظفين من العمل كسائقي تاكسي بعد إنهاء دوامهم الوظيفي المعتاد.

ولا تتوقف موجة ارتفاع الأسعار في إيران على المحروقات، حيث يأتي القرار الأخير برفع أسعار الوقود بهذه النسب العالية بعد أقل من شهر على رفع أسعار الكهرباء والمياه والغاز المنزلي.

ووصف الرئيس الإيراني حسن روحاني هذا الارتفاع في الأسعار بأنه «معتدل جدا»، في إشارة إلى أن الأسعار ستواصل ارتفاعها خلال الشهور والسنوات المقبلة.

واضطرت الحكومة الإيرانية لاعتماد خفض في المبالغ المخصصة لدعم الكهرباء والوقود والسلع الأساسية، بما يؤدي في النهاية إلى توفير مبلغ يقدر بنحو 100 مليار دولار أميركي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد هي التي يبدو أنها اضطرتها لاتخاذ قرارات برفع الأسعار.

وتقول «فايننشال تايمز» في تقرير لها إن «المواطنين الإيرانيين غير مسرورين بارتفاع الأسعار، والكثيرون ممن صوتوا لصالح الرئيس روحاني العام الماضي بدأوا يعبرون عن عدم رضاهم إزاء سياساته الاقتصادية، ويقولون إنه فشل في كبح جماح الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية».

يشار إلى أن نسبة البطالة بين الشباب في إيران تبلغ 24 في المئة حاليا، ولا يبدو أن الرئيس روحاني نجح في خفضها، في الوقت الذي تعتبر مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة للحكومة الإيرانية ولاقتصاد البلاد.

السعدون: توافر شبكة متكاملة للسكك الحديدية محفز رئيسي لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي

قال الدكتور عبدالوهاب السعدون الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» إن تجارة الكيماويات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نموا مطردا بنسبة 13 في المئة على مدى السنوات الخمس المنصرمة.

وأفاد بأن هذا النمو يمثل دلالة إيجابية لأنه يشير إلى العلاقات التجارية المتوطدة والراسخة ضمن منطقة الخليج، كما أنه على المدى المتوسط من المتوقع أن تحقق التجارة ضمن المنطقة زيادة مفاجئة، عقب اعتماد خطط التوسعة لشبكة السكك الحديدية في الخليج.

ويتوقع الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات أن تحقق تجارة البتروكيماويات بين دول منطقة مجلس التعاون الخليجي نسبا عالية في السنوات المقبلة مدفوعة بالتطوير الملحوظ الذي تشهده البنية التحتية في دول المجلس وتحديدا تطوير شبكة السكك الحديدية وطرق المواصلات والنقل.

واعتبر السعدون أن توفر شبكة متكاملة للسكك الحديدية أحد أهم العوامل المحفزة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ أن ذلك يدعم الخطط التنموية التي تتبناها المنطقة، مشيرا إلى أن للسكك الحديدية تأثير إيجابي مماثل على سلسلة الإمداد المرتبطة بصناعة البتروكيماويات بين دول المنطقة، حيث أنها تشجّع على التبادل التجاري بين دول الخليج، وتساهم في خفض مخاطر نقل الكيماويات لمسافات طويلة.

عبدالوهاب السعدون

ولفت إلى أن شبكة السكك الحديدية ستتيح لشركات البتروكيماويات العاملة في المنطقة الارتقاء بمستوى سلاسل الإمداد لديها ورفع مستواها إلى الحد الأمثل، وتبلغ تكلفة مشروع شبكة السكك الحديدية في منطقة دول مجلس التعاون 200 مليار دولار، والذي سيعمل على ربط دول المجلس الست لأول مرة، ومن المتوقع اتمام أعمال المشروع بحلول العام 2018، والمباحثات جارية حاليا لإضافة الأردن والعراق إلى الشبكة ما أن يتم الانتهاء من ربط دول مجلس التعاون الخليجي مع بعضها البعض.

ويتوقع الاتحاد للفترة ما بعد العام 2020 أن تصبح دول الخليج أقل اعتماداً على واردات البتروكيماويات من خارج دول المجلس لتلبية الطلب على الصعيد الإقليمي على مجموعة من المنتجات ضمن قطاعات مثل الطيران، والأطعمة والمرطبات، والبنى التحتية.

ويعد قطاع البتروكيماويات في المنطقة من القطاعات المستندة على التصدير ففي العام 2012، تم تصدير 60.7 مليون طن من البتروكيماويات التي تم إنتاجها في المنطقة إلى أسواق متنوعة وعديدة بما فيها الصين والاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية، فيما تشير تقديرات الاتحاد إلى أن 6.2 في المئة فقط من الصادرات البتروكيماوية الخليجية كانت من نصيب دول المنطقة.

النفط يتراجع بفعل بيع لجني الأرباح

تجاهلت العقود الآجلة للنفط الخام سيل التهديدات والمطالب بين القوى الغربية وروسيا بشأن الأزمة في أوكرانيا وتراجعت قبيل عطلة نهاية الأسبوع بفعل بيع لجني الأرباح وإمدادات قوية في أمريكا الشمالية.

وكشفت بيانات حكومية عن مستوى قياسي مرتفع لمخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة مما نال من عقود الخام الأمريكي الأقل تأثرا بالمخاطر الجيوسياسية والمخاوف من شح المعروض في أوروبا.

وتراجع برنت والخام الأمريكي أكثر من دولار للبرميل خلال المعاملات لكن بحلول الساعة 1745 بتوقيت غرينتش نزل برنت 78 سنتا إلى 109.5 دولارات بينما فقد الخام الأمريكي 1.30 دولار ليسجل 100.64 دولار.

خبراء: شركات سعودية تلجأ للاكتتابات لجمع «السيولة»

توقع خبراء ماليون ضخ مجموعة كبيرة من الاكتتابات العامة في سوق الأسهم السعودية «تداول» خلال الفترة المقبلة، في محاولة من الشركات السعودية لجمع مزيد من المبالغ و«السيولة».

يذكر أن تقرير «تداول» السنوي 2013، ذكر أنه خلال العام كان هناك اتجار بأسهم 161 شركة، وذلك من خلال 28.97 مليون صفقة، بلغت قيمتها 1.37 تريليون ريال «365.3 مليار دولار»، وفقا لصحيفة الشرق الأوسط.

وأشار الخبراء المزمع مشاركتهم في مؤتمر «يورمني السعودية 2014»، إلى أن يشهد 2014 تحسنا كبيرا في تقييم الأسهم، الذي يحتمل أن تكون له آثار مهمة في تشجيع المزيد من الشركات على التفكير بإدراج أسهمها في السوق، مقرونا بارتفاع في طلب المستثمرين على الأسهم بشكل عام.

وقال ريتشارد بانكس، مدير مؤتمرات «يوروموني» الإقليمية إننا نرى ظروفا إيجابية على جانبي المعادلة، فسوق «تداول» تواصل العمل على تحسين إجراءاتها التنظيمية، فيما تتطلع الشركات السعودية لجمع المزيد من الأموال، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى رفع الموقف المالي العالمي للسوق، ويسرع من عمليات الاتجار بالأسهم.

وأضاف «وسيمثل مؤتمر «يوروموني السعودية» فرصة للمستثمرين من الأفراد ومن الشركات التعرف على مستقبل «تداول»، من خلال الكلمات التي سيلقيها العاملون على وضع رؤية السوق واستراتيجيتها، خلال الشهور والأعوام المقبلة».

وسيناقش مسؤولون من «تداول»، وشركة منافع القابضة، وأرامكو السعودية، وآموندي لإدارة الأصول، و«إتش إس بي سي» السعودية، العلاقة الحيوية بين تطوير سوق الأسهم السعودية وبين احتياجات الشركات بالسعودية، وذلك في جلسة خاصة بعنوان أسواق رأس المال النامية ستعقد يوم 7 مايو خلال مؤتمر يوروموني السعودية».

وكان من أقوى القطاعات نموا في تداول خلال 2013 قطاع رأس المال المحلي المتوسط الذي يشمل قطاع التجزئة 55.9 في المئة، والعقارات 42.4 في المئة، والأغذية والزراعة 39.5 في المئة، والإنشاءات 24.2 في المئة، أما قطاعات رأس المال الكبيرة مثل البتروكيماويات والاتصالات والمصارف فقد شهدت تقلبات عالية.

ونوّه الراجحي كابيتال في تقرير صدر حديثا إلى أن تداول مستعدة لاستقبال المستثمرين الأجانب، وذلك بفضل الاقتصاد القوي والنظام المصرفي المتين ووجود المؤسسات القادرة على إدارة الاستثمارات الأجنبية في أسواق الأسهم وسجل طويل في إدارة السيولة المصرفية.

يشار إلى أن فعاليات مؤتمر يوروموني السعودية ستنطلق بالعاصمة الرياض يومي 6 و7 مايو 2014. ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر نحو 1200 شخص من جميع أنحاء المنطقة والعالم.

سوق السعودية